

## صندوق البنية التحتية المقترح (الذي يجمع بين صندوق العقارات وصندوق تكنولوجيا المعلومات)

### تقرير من الأمانة

#### مقدمة

١- ينبغي للمنظمة الاستثمار بانتظام في المشروعات الرأسمالية الطويلة الأجل حتى يتسنى لها توفير بيئة عمل فعالة وأمنة لموظفيها. وكان صندوق العقارات قد أنشئ بموجب القرار جص ٢٣-١٤ (١٩٧٠)، بهدف تدبير الأموال اللازمة للقيام بأعمال الصيانة لمباني المنظمة وإصلاحها وتشديد مبانٍ جديدة، ضمن جملة أمور. وعملاً بأحكام القرار المذكور، يُموّل صندوق العقارات من (١) اعتمادات الدول الأعضاء (من الأموال غير المنفقة)، (٢) من الإيجارات المفروضة على السكن أو الامتيازات أو حيز المرأب (٣) من الفوائد المحصلة على رصيد الصندوق.

٢- واستعرضت الدول الأعضاء، في الآونة الأخيرة، تحديثاً للاحتياجات الخاصة بتمويل العقارات (بما في ذلك المخطط العام لتجديد المباني)<sup>١</sup>، ووافقت على تحويل مبلغ يصل إلى ١٠ ملايين دولار أمريكي من الدخل غير المنفق المتأتي من الدول الأعضاء إلى صندوق العقارات في نهاية كل ثنائية<sup>٢</sup>، وأحاطت جمعية الصحة والمجلس التنفيذي علماً بتقارير مفادها بأن المدير العام سوف يحوّل إلى الصندوق سنوياً مبلغاً من الرسوم غير المنفقة المقطوعة من نفقات المناصب المشغولة والتي فُرضت في عام ٣.٢٠١٠.

٣- وفي عام ٢٠١٤، اعتمدت الدول الأعضاء تحويل مبلغ استثنائي مقداره ٢٥ مليون دولار أمريكي لصندوق العقارات من أموال الدول الأعضاء غير المنفقة<sup>٤</sup>. وأخيراً، في عام ٢٠١٦، اعتمدت جمعية الصحة العالمية التاسعة والستون المقرر الإجرائي جص ٦٩(١٨)، والذي بموجبه اعتمدت ترتيبات تصريف الشؤون والتمويل الخاصة بمشروعات تجديد مباني جنيف وتشبيدها، والذي طلب من المدير العام، ضمن جملة أمور أخرى، أن يكفل تخصيص مبلغ ٢٥ مليون دولار أمريكي كل ثنائية لصندوق العقارات.

١ انظر الوثيقة ج ٦٣/٣٦.

٢ انظر القرار جص ٦٣-٧ (٢٠١٠).

٣ انظر الوثيقتين ج ٦٣/٣٦ ومت ٣٣/١٣٢.

٤ انظر القرار جص ٦٧-٤.

٤- واستطاعت المنظمة، نتيجة هذه التدابير، أن تنشئ صندوقاً للعقارات يحظى بآلية تمويل مستدامة ويغطي الاحتياجات الخاصة بمشروعات التجديد الكبرى وأعمال البناء الجديدة، سواء في المقر الرئيسي أو في سائر المواقع التابعة للمنظمة.

٥- وبالإضافة إلى المتطلبات الاستثمارية للعقارات، ينبغي للمنظمة أيضاً أن تستثمر في البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات. وعملاً بتوصيات لجنة الخبراء المستقلين الاستشارية في مجال المراقبة<sup>١</sup> وتقرير الأمانة عن إدارة المعلومات والتكنولوجيا إلى لجنة البرنامج والميزانية والإدارة التابعة للمجلس التنفيذي في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧،<sup>٢</sup> أنشأ المدير العام هيكلًا جديدًا لإدارة تكنولوجيا المعلومات، يضم مجلساً لتكنولوجيا المعلومات، ويشارك فيه ممثلون عن جميع الأقاليم وعن المقر الرئيسي. وسوف يتولى المجلس استعراض مقترحات الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات وفقاً لمعايير ثابتة، واقتراح ما يُخصص لها من أموال. وحتى يتسنى توفير مصدر تمويل مستدام للاستثمارات في تكنولوجيا المعلومات، واعترافاً بأن تلك الاستثمارات طويلة الأجل، فإنه من المقترح الآن دمج احتياجات الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات مع احتياجات الاستثمار الخاصة بالعقارات، وتغيير تسمية صندوق العقارات إلى صندوق البنية التحتية. ويُقترح توسيع نطاق التمويل الخاص بصندوق البنية التحتية الجديد عما كان عليه في صندوق العقارات الحالي من أجل توفير تمويل مستدام وكافٍ لكلتا المجموعتين من الاستثمارات. ويُقترح أيضاً الاحتفاظ بـ"حسابات فرعية" مستقلة لفصل أموال الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات عن أموال الاستثمار في العقارات داخل صندوق البنية التحتية.

## التمويل والاحتياجات الحالية

٦- تُقدَّر الاحتياجات العقارية في الوقت الحالي بقيمة ٢٥ مليون دولار أمريكي لكل ثنائية. ويجري تلبيتها في إطار ترتيبات التمويل الحالية المبيّنة آنفاً. وسوف توضع نسخة محدّثة من المخطط العام لتجديد المباني خلال عام ٢٠١٨، على أن تتضمن أحدث التقديرات فيما يتعلق بالاحتياجات الرئيسية من أعمال التجديد والبناء في المنظمة، وسيتولى إعدادها أحد الخبراء الخارجيين.

٧- وتبلغ تقديرات الاحتياجات الاستثمارية في تكنولوجيا المعلومات حالياً ١٥ مليون دولار أمريكي لكل ثنائية. وهذا المبلغ قائم بذاته ومنفصل عن التكاليف التشغيلية لتكنولوجيا المعلومات، التي تغطي أنشطة التوظيف الطويلة الأجل، وتوفير الخدمات المسندة لجهات خارجية، والصيانة، والدعم الروتيني.

٨- وتخضع جميع المقترحات الاستثمارية القائمة بذاتها والمنفصلة للمراجعة من جانب مجلس تكنولوجيا المعلومات، الذي يرفع توصياته إلى المدير العام للموافقة النهائية عليها.

٩- وتجدر الإشارة كذلك إلى أن المدير العام قد خصص مبلغاً يصرف مرة واحدة بقيمة ٨ مليون دولار أمريكي في عام ٢٠١٧ فيما يتعلق بالبنية التحتية الرئيسية لمركز البيانات واستثمارات أمن المعلومات والمنصة الرقمية المتكاملة للمنظمة، التي ورد بيانها في التقرير الأخير عن إدارة المعلومات والتكنولوجيا.<sup>٣</sup> وقد تمت تغطية هذا الاستثمار من خلال أموال دعم البرامج المتراكمة، نظراً للإيرادات الاستثنائية التي أُضيفت إلى تلك الأموال في عام ٢٠١٦ بسبب المكاسب المحققة نتيجة صرف العملات الأجنبية والدخل من الاستثمار.

١ انظر الوثيقتين EBPBAC21/2 وEBPBAC23/3، والتقرير الخاص بالاجتماع التاسع عشر للجنة الخبراء المستقلين الاستشارية في مجال المراقبة التابعة لمنظمة الصحة العالمية (جنيف ٢٧-٢٩ تموز/يوليو ٢٠١٦)، الفقرة ١٦. متاح على الرابط: [http://apps.who.int/gb/ieoac/PDF/19/IEOAC\\_Report\\_of\\_the\\_19th\\_Meeting.pdf](http://apps.who.int/gb/ieoac/PDF/19/IEOAC_Report_of_the_19th_Meeting.pdf) (تم الاطلاع في ٦ نيسان/أبريل ٢٠١٧).

٢ الوثيقة EBPBAC25/3.

## مصادر التمويل الإضافية المقترحة

١٠- يقترح أن تموّل استثمارات تكنولوجيا المعلومات بمبلغ أولي قيمته ١٥ مليون دولار أمريكي كل ثنائية؛ ٥ ملايين من الرسوم غير المنفقة المقتطعة من نفقات المناصب المشغولة، و ١٠ ملايين دولار أمريكي من احتياطي المنظمة بالنظر إلى المكاسب المتراكمة لتكاليف دعم البرامج (الحساب الخاص لصندوق تكاليف الخدمات).

١١- ويجب أن تحدد الأمانة مصادر التمويل لأي مشروع إضافي يدعمه مجلس تكنولوجيا المعلومات.

## المخاطر وتدابير التخفيف منها

١٢- جرى التعرف على المخاطر التالية، إلى جانب عدد من التدابير المقترحة للتخفيف منها:

- يتعين عدم دمج صندوق العقارات مع صندوق الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات، نظراً لاحتمال تمويل أحدهما على حساب الآخر؛ ففي حين أن صندوق البنية التحتية سيخدم احتياجات كل منهما، فستكون هناك حسابات فرعية منفصلة وسوف يُبلغ بها ضمن البيانات المالية السنوية.
- ثمة خطر محتمل لحدوث عجز في مصادر التمويل السنوية أو الثنائية التي يتم تحديدها؛ فهذا الخطر قائم بالفعل بالنسبة لآلية تمويل العقارات، في ظل وجود مبلغ يصل إلى ١٠ ملايين دولار أمريكي من الدخل المتأتي من الدول الأعضاء كل ثنائية، رهناً بتوافر الأموال. وعندما ينشأ فائض مرة واحدة، إما نتيجة انخفاض مستوى التنفيذ أو نتيجة استثمار استثنائي، أو صرف العملات الأجنبية أو غير ذلك من الإيرادات، فسيفتح على الدول الأعضاء تقديم اعتمادات تُدفع مرة واحدة، كما هو الحال مثلاً في القرار ج ص ع ٦٧-٤ (٢٠١٧).
- وقد بينت التجارب السابقة مدى الصعوبة في التنبؤ الدقيق بالنفقات الرأسمالية الكبيرة، ومن ثم في التخطيط لها. وتخفيفاً لهذه المخاطر، سيجري تقييم شامل ومستقل لجميع الأصول العقارية في عام ٢٠١٧. وهو ما يهدف إلى تعزيز موثوقية الأدوات القائمة، مثل المخطط العام لتجديد المباني واستراتيجية تجديد المقر الرئيسي.
- فصل الاستثمارات في تكنولوجيا المعلومات عن التكاليف التشغيلية لتكنولوجيا المعلومات؛ سيقوم مجلس تكنولوجيا المعلومات بالفحص الدقيق للمقترحات الخاصة بمشروعات تكنولوجيا المعلومات لضمان الحفاظ على استقلالية تكاليف الاستثمار. وهناك آلية مراجعة مماثلة منفذة بالفعل فيما يتعلق بالمشروعات العقارية.

## الإجراء المطلوب من جمعية الصحة

١٣- جمعية الصحة مدعوة إلى اعتماد مشروع القرار التالي:

جمعية الصحة العالمية السبعون،

إذ تلاحظ متطلبات التمويل اللازمة لتلبية احتياجات البنية التحتية، التي تضم الاستثمارات في كل من تكنولوجيا المعلومات والعقارات، على النحو المبين في الوثيقة ج ٧٠/٥٤؛

وإذ تلاحظ أيضاً ترتيبات التمويل الحالية لصندوق العقارات، وفقاً للقرارين ج ص ع ٦٣-٧ (٢٠١٠) وم ت ١٣٨ ق ٧ (٢٠١٦)، اللذان ينصان على توفير مبلغ قيمته ٢٥ مليون دولار أمريكي كل ثنائية للاحتياجات العقارية،

١- **تعتمد** تغيير تسمية صندوق العقارات إلى صندوق البنية التحتية؛

٢- **تعتمد** توسيع نطاق الأغراض الخاصة بصندوق البنية التحتية (صندوق العقارات سابقاً) لتشمل الاستثمارات في تكنولوجيا المعلومات، بالصيغة التي اعتمدها مجلس تكنولوجيا المعلومات، بالإضافة إلى الأغراض المعتمدة المحددة بموجب القرار ج ص ع ٢٣-١٤ (١٩٧٠).

٣- **تأذن** للمدير العام بتخصيص مبلغ ١٥ مليون على الأقل بنهاية كل ثنائية، حسب المتاح، لاحتياجات الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات في إطار صندوق البنية التحتية.

٤- **تطلب من** المدير العام أن يقدم إلى المجلس التنفيذي في دوراته المقبلة تقريراً عن تنفيذ مشاريع تكنولوجيا المعلومات والعقارات التي يغطيها صندوق البنية التحتية والتمويل الخاص به.

= = =